كليـة التربية
قسم المناهج وطرق التدريس

متطلبات تحسين تمويل الأبحاث التربوية بكلية التربية بدمياط

بحث مقدم من:

الأستاذ الدكتور
على صالح جوهر
عميد كلية التربية النوعية السابق
أستاذ التخطيط التربوي وأصول التربية
بكلية التربية جامعة دمياط

الأستاذ الدكتور
ميادة محمد الباسل
عميد كلية التربية جامعة دمياط سابقا
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية سابقا
بكلية التربية جامعة دمياط

سمر معوض عبد الجليل
معلم أول كيمياء بمدرسة الضهرة الثانوية

١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م

مستخلص البحث:

تسعى الدراسة إلى تحسين تمويل الأبحاث التربوية من خلال تحقيق الشراكة بين الجامعات المصرية متمثلة في كلية التربية والشركات العالمية والشركات المصرية كمدخل للنهوض بالتعليم الجامعي والبحوث التربوية ومساهمته في دفع عجلة التنمية والاندماج في السوق الدولية وتتحقق تلك الشراكة انطلاقا من شراكة الجامعات والقطاع العام والخاص حيث تساهم الجامعات من خلال كليات التربية في إجراء البحوث التربوية والتطبيقية وتقديم الخدمات الاستشارية، وتسويق الأبحاث التربوية والأساتذة، ومساعدة شركات الأعمال الصغيرة، وحدائق التقنية والعلوم. وتمويل القطاع العام والخاص لتطوير البحوث التربوية لرفع كفاءة المخرجات التعليمية.

كلمات مفتاحية:

متطلبات– تمويل– الابحاث التربوية– الشراكة– كلية التربية– الجامعة– القطاع الخاص.

Abstract:

The study seeks to improve the financing of educational research by achieving partnership between Egyptian universities represented by the College of Education and international companies and Egyptian companies as an entry point for the advancement of university education and educational research and its contribution to advancing development and integration in the international market. Through faculties of education, they conduct educational and applied research, provide advisory services, market educational research and professors, help small businesses, and technology and science parks. Funding the public and private sectors to develop educational research to raise the efficiency of educational outputs.

Keywords:

Requirements-funding-educational research- partnership -college of education- university -the private sector.

مشكلة البحث

والمتأمل في الوضع الراهن لكليات التربية في الجامعات المصرية بصفة عامة، يجد أنها تعاني من نواحي ضعف، يمكن تصنيفها إلى: (حافظ، ٢٠٠٤، ص٤٦٩)

١- **روتينية الأداء:** حيث إن القوانين التي تحكم كليات التربية هي نفس القوانين التي تحكم المؤسسات الجامعية وفي الغالب قوانين صدرت منذ فترة زمنية طويلة على الرغم من تطوير بعضها، إلا أن روحها بقيت على حالها مقيدة للعمل ومانعة لأية مبادرات أو جهود تطويرية.

٢- **الاعتماد على ميزانية الدولة:** نظرًا لأن الاعتمادات المالية لكليات التربية في الجامعات المصرية تتمثل في الغالب فيما تخصصه الدولة للجامعات وتكاد تكون المصدر الرئيس إن لم يكن الوحيد لممارسة كافة الأنشطة داخل كليات الجامعة، وعلى الرغم من وجود بعض الوحدات ذات الطابع الخاص والتي تمارس أنشطة داخل الجامعة، إلا أن إيراداتها غالبًا ما تذهب لدفع مكافآت وتغطية نفقاتها.

٣- **تقليدية البرامج التعليمية:** حيث إن المقررات الدراسية في غالبية كليات التربية غير مترابطة مع بعضها البعض وأحياناً متناقضة، وغالبًا لا تسمح للطلاب بالتفكير العلمي أو الابتكاري، فهي لا تؤهل الطلاب إلى كيفية التعامل مع التحديات والمتغيرات العالمية.

٤- **تدني مستويات الأداء الجامعي:** ولعل ذلك يتضح للكثير أن طلاب كليات التربية غالبًا ما يعتمدون على كتاب مقرر للمادة، بالإضافة إلى الامتحانات – والتي – غالبًا ما تقيس القدرة على الحفظ بعيدة عن قياس مستويات التفكير.

٥- **ضعف التعاون بين كليات التربية والمؤسسات الحكومية والخاصة،** وبالتالي انخفاض الارتباط بين البحث والتطوير في الوقت الذي ارتبط فيه التطوير بالبحث في غالبية دول العالم حيث لم يعد هناك بحثاً بلا استخدام، كما لم يعد هناك تطويرًا بلا بحث.

٦- **ضعف توظيف المستحدثات التكنولوجية في إدارة كليات التربية:** فالملاحظ أن التعليم الجامعي وبصفة خاصة في كليات التربية من أقل الميادين في المجتمع المصري استجابة لهذه المستحدثات مقارنة بميادين أخرى نظرًا لضياع الوقت في متابعة الأعمال الجامعية ومحدودية ساعات العمل، بجانب ضغوط العمل على العاملين، فجودة الإدارة واستخدامها للمستحدثات التكنولوجية يؤثر بلا شك في جودة التعليم في كليات التربية في الجامعات المصرية.

وتأسيسًا على ما سبق، يتضح أن التعليم في كليات التربية في الجامعات المصرية لا يقوم بالدور المنتظر منه؛ مما أدى إلى تضاؤل أو في بعض الأحيان انعدام الدور المنتظر من هذا التعليم في تحقيق التنمية والتقدم للمجتمع المصري، ومن جانب آخر انعدام الثقة بين المؤسسات الإنتاجية في المجتمع المصري والتعليم في كليات التربية في الجامعات المصرية؛ مما يجعلها تتجه نحو الاستعانة بالخبرات الأجنبية من أساتذة الجامعات وغيرهم من المتخصصين.

لهذا يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١- ما أهمية البحوث التربوية وأنواعها؟

٢- ما أهم مبادرات تحسين تمويل البحوث التربوية؟

٣- ما التحديات التي تعوق الشراكة مع كليات التربية في تمويل البحوث التربوية؟

٤- ما متطلبات تحسين تمويل البحوث التربوية بكليات التربية في مصر؟

٥- ما اهم المقترحات العامة لقطاعات تمويل البحوث التربوية؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١-تحديد أهمية البحوث التربوية وأنواعها.

٢- التعرف على أهم مبادرات تحسين تمويل البحوث التربوية.

٣-الوقوف على التحديات التي تعوق الشراكة مع كليات التربية في تمويل البحوث التربوية

٤-التعرف على متطلبات تحسين تمويل البحوث التربوية بكليات التربية في مصر.

٥-التوصل الى اهم المقترحات العامة لقطاعات تمويل البحوث التربوية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث الحالي في محاولته لمعالجة قضية هامة من منطلق أن الوضع التنموي لأي أمة لابد للجامعة من أن تلعب الدور الرئيس فيه؛ حيث لم يعد يُنظر إليها تلك النظرة التقليدية التي مفادها أنها "مؤسسة علمية" فقط، بل على أنها كذلك وبنفس الأهمية "مؤسسة اقتصادية"، وهذا ما تنبهت له العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتتبلور أهمية البحث الحالي في:

١- يتناول موضوعًا وثيق الصلة بتفعيل دور الجامعة من خلال كليات التربية في خدمة المجتمع، ليصبح بمثابة فلسفة اجتماعية عامة، توجه الجامعة في ممارستها لدوريها الآخرين وهما: "التعليم والبحث"؛ حيث تزايد الاهتمام بوظائف الجامعات والمتمثلة في كليات التربية من خلال البحث العلمي وخدمة المجتمع على جميع المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وأصبح يقاس تقدم المجتمعات بقدرتها على امتلاك قوي بشرية مدربة على أعلي المستويات في التخصصات المختلفة.

٢- قد يفتح البحث الحالي آفاقًا أرحب في مجال الشراكة مع كليات التربية في مصر؛ حيث يعتبر امتدادًا للدراسات السابقة في هذا المجال، كما يعد في ذات الوقت تمهيدًا لدراسات أخرى جديدة.

٣- قد يفيد البحث الحالي في تنمية المجتمع وتحقيق تقدمه الاقتصادي؛ مما يُحفز الجامعات وكليات التربية والمؤسسات المنتجة للمعرفة على مزيد من الإبداع والابتكار، وتوافر الوعي بدور العلم في الحياة لدى الباحثين.

٤- يعرض البحث أهمية البحوث العلمية والتربوية في حياة الفرد والمجتمع مما يدفع مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات أهلية ومنظمات غير حكومية والنقابات المهنية.

منهجية البحث:

انطلاقًا من الهدف الرئيس للبحث والذي يكمن في التعرف على الشراكة مع كليات التربية كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي، يقوم البحث باستخدام المنهج الوصفي؛

للتعرف على التعرف على مفهوم الشراكة وأهدافها، والوقوف على أهمية الشـــراكة ومميزاتها وخصائصها، وتحديد شروط تكوين الشراكة مع كليات التربية، وتحديـــد خطوات تحقيق الشراكة مع كليات التربية، وعرض لبعض نماذج الشراكة وآلياتها، والوقوف على معوقات تحقيق الشراكة مع كليات التربية في مصر.

مخطط البحث: سار البحث الحالي وفق المحاور الاتية:

المحور الاول: كليات التربية في مصر

المحور الثاني: الأبحاث التربوية واهميتها

المحور الثالث: أهم مبادرات تحسين تمويل البحوث التربوية

المحور الرابع: التحديات التي تعوق الشراكة مع كليات التربية في تمويل البحـــوث التربوية

المحور الخامس: متطلبات تحسين تمويل البحوث التربوية بكليات التربية في مصر.

المحور السادس: مقترحات عامة لتفعيل منظومة الشراكة في تمويل البحوث التربوية

وفيما يلي تناول كل محور على حده:

المحور الأول: كليات التربية في مصر

كلية التربية (education college): تعنى بتخريج مدرسين في مختلف الاختصاصات وتلبية احتياجات المدارس إليهم. (الحلو، ٢٠١٤، ص١٣٩٩)

كليات التربية: وهي من كليات العلوم الإنسانية التي تتقبل الطلبة بعد تخرجهم من المرحلة الثانوية وتتكون من عده أقسام منه (قسم اللغة العربية، والتاريخ، والجغرافيا، واللغة الإنجليزية، والعلوم التربوية والنفسية). وقسم العلوم التربوية والنفسية: ويتقبل هذا القسم طلبة المرحلة الثانوية فضلاً عن طلبة الدراسات العليا ويتضمن علم النفس والإرشاد وطراق التدريس. (سلمان،٢٠١٥، ص ٣٣٢)

ومن هنا يرى البحث أن كلية التربية هي كلية تهتم بتعليم خريجي الثانوية العامة وتقوم بإعدادهم في مختلف التخصصات الاكاديمية والعلمية التي تحتاجها مدارس التعليم قبل الجامعي، كما أنها تعدهم وتكسبهم المهارات والمعارف والقيم والاتجاهات التي تجعلهم يقدرون على أداء مهامهم كمعلمين ولا تكتفي بهذا الدور بل يمتد دورها

بأنها تقوم بتنميتهم أثناء الخدمة وتمدهم بأخر المستجدات والتطورات في العملية التعليمية.

نشأة كليات التربية في مصر:

في عام ١٩٢٩م، أنشئ معهد التربية العالي للمعلمين؛ بغرض إعداد المعلمين لمدارس التعليم العام، والعمل على أن يكون المعهد مركزاً للبحث العلمي في مسائل التربية والتعليم والدراسة النفسية للأطفال، وأن يكون أداة لنشر الأفكار الحديثة عن التربية بين رجال التعليم. وفي سبتمبر من عام١٩٥٦ م، صدر قانون خاص بتنظيم الجامعات المصرية، ثم صدر في نفس الشهر قرار جمهوري ينص على: "أن تكون كلية التربية إحدى الكليات التابعة لجامعة عين شمس. وفي نهاية عام ١٩٧٠م، تم ضم كلية المعلمين إلى كلية التربية جامعة عين شمس، وعلى غرارها أنشئت معظم كليات التربية بمصر. وأنشئت كلية التربية – بوصفها مؤسسة متخصصة في إعداد المعلم وارتبطت ارتباطاً عضوياً بمستوى حضاري كانت قد بلغته الحياة في مصر الحديثة، وارتبطت أيضاً بانفتاح حضاري كان قد أثمر ثماره اليانعة في قادة للفكر، وحركة للتنوير.

المحور الثاني: الأبحاث التربوية واهميتها: (إبراهيم، ٢٠٠٠، ص ٢٣)

تعريف البحث التربوي

البحث التربوي هو أحد فروع البحث العلمي وهو دراسة دقيقة مضبوطة تهدف إلى توضيح مشكلة تربوية أو تعليمية أو حلها، وتختلف طرقها وأصولها باختلاف طبيعة المشكلة وظروفها.

يشار إلى البحث التربوي بمجموعة من الأساليب التي تقوم على تحسين جوانب مختلفة من التربية والتعليم والتعلم، والنشاط الموجود في البحث التربوي يهدف إلى توفير المعرفة التي يمكن أن يستفاد منها من أجل تحقيق الأهداف التربوية بأفضل الطرق والأساليب، ويتم ذلك من خلال دراسة بيئة الطالب، وطرق التدريس، وتدريب المعلمين، وطبيعة الفصول الدراسية، ويجب أن تجرى الابحاث التربوية

بطرق صارمة ومنهجية وتطبيقها لكي يكون مسار التعليم والتربية فعالة ومواكبة للعصر ومتطلباته.

أ- أنواع البحوث التربوية

هناك ثلاثة أنواع أساسية من البحوث، هي:) سيف الإسلام، ٢٠٠٧، ص ص٢٢١,٢٢٢)

أ. **بحوث السياسات** :تساعد هذه البحوث في التعرف على أبعاد القضايا التي تهم صانعي القرارات، وتحديد ما يلزم لمعالجتها، والتصدي لها وحسمها، كما أنها تركز على دراسة الواقع وعلى المشكلات التي تمثل أولوية والتي لها دور في الإصلاح والتطوير، ويتلخص الهدف الرئيسي لهذه البحوث في توفير المعلومات الملائمة لقرارات السياسة التعليمية، مستندة إلى نتائج البحوث والدراسات في الميدان ودراسة الواقع واتخاذ ما يلزم من قرارات لمعالجة الخلل فيه وتطويره وإصلاحه.

ب. **بحوث تقويمية** :وتستخدم هذه البحوث الطرق العلمية التي تنطلق من تشخيص الواقع في ضوء معايير معرفية وأكاديمية وفي ضوء نتائج البحوث والدراسات إلى جانب تجارب الدول الأخرى أو مؤسسات معينة، وتبدأ هذه البحوث بمعرفة حقيقية بالاحتياجات وتركز على كيفية معالجتها وتصدر أحكاماً وتقترح سبلاً للإصلاح، وتمد صانع القرار بمعلومات لازمة كي تكون القرارات المتخذة قرارات مبنية على دراسة الواقع، بمعنى أن هذه الأبحاث تركز على معرفة مقدار الانحراف أو الفرق بين أهداف موضوعة وممارسات وإنجازات.

ج. **بحوث أو دراسات الجدوى** :وقد تكون الجدوى اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وذلك من منطلق أن أي قرارات ينبغي أن تراعي الموارد المخصصة والقوى التي ستقوم بالتنفيذ إلى جانب توافر المعلومات والتجهيزات والأدوات وهذا هو الجانب الاقتصادي أما الجانب السياسي فيتعلق باحتمال قبول القرار وحصوله على دعم، والمدى الذي يحظى به من قبول لدى المنفذين له ووعيهم بأهمية التنفيذ، فدراسات الجدوى تمد صانعي القرار بالكثير من المحاور

والأبعاد المتصلة بالقضية موضـــوع القرار حتى يتمكنوا من اتخاذ القرار على أسس علمية مراعية مدى تـــوفر المـــوارد المادية والبشرية إذ أن الأمر يتطلب وجود بيانات وإحصاءات ومعلومات بـــدونها لا يمكن أن يصدر أي قرار.

كما يمكن أن تتنوع البحوث التربوية كالآتي (الشريف،١٩٩٦، ص ٣٣)

تتعدد أنماط البحوث التربوية وتتنوع وفق معايير معينة، إذ تتمثل في بحوث تربوية وفق الهدف وبحوث تربوية وفق المنهج وبحوث تربوية وفق غرض الباحث وبحوث تربوية وفق الزمن وبحوث تربوية وفق عدد المداخل وبحوث تربوية وفق عدد القائمين بها. وفيما يلي توضيح للبحوث التربوية تبعا لمعاييرها:

١- بحوث تربوية وفق الهدف :

وتشمل البحوث النظرية التي تهدف إلى تأكيد نظريات موجودة أو وضع نظريات جديدة وتسهم في نمو المعرفة العلمية بصرف النظر عن تطبيقاتها العملية، والبحوث التطبيقية التي تهدف إلى تطبيق النظريات وتقييم مدى نجاحها في حل المشكلات التربوية .(عليان وغنيم، ٢٠٠٠، ص ٢٥)

٢- بحوث تربوية وفق المنهج :

وتشمل البحوث التاريخية التي تهدف إلى دراسة أحداث الماضي والتوصل إلى استنتاجات تساعد على فهم أحداث الحاضر والتنبؤ بأحداث المستقبل، والبحوث الوصفية التي تجرى بهدف الإجابة عن أسئلة أو اختبار فرضيات متعلقة بالحالة الراهنة لموضوع الدراسة باستخدام أدوات مثل الاستفتاءات والمقابلات والملاحظات والبحوث التجريبية التي تهدف إلى معرفة أثر متغير مستقل على الأقل على متغير تابع أو أكثر، والبحوث الارتباطية التي تهدف إلى معرفة علاقة بين متغيرين أو أكثر ودرجة هذه العلاقة.

٣- بحوث تربوية وفق اتجاه البحث :

وتشمل البحوث الأكاديمية التي تجرى لنيل درجة علمية أو كمتطلب في أثناء مرحلة الدراسة البحوث التدريبية والبحوث المهنية التي يعدها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من أجل ترقية أو للمشاركة في لقاء علمي أو بناء على تكليف رسمي.

٤- بحوث تربوية وفق عامل الزمن :

وتشمل بحوث الماضي التي تهتم بدراسة بحوث السابقين وتحليلها بهدف توجيه الباحثين إلى وجهة معينة، وبحوث الحاضر التي تهدف إلى دراسة الواقع التربوي بأية منهجية مناسبة مثل الدراسات المسحية وبحوث المستقبل التي تهدف إلى معرفة التغييرات التي يمكن أن تحدث في الواقع التربوي بهدف تحسين التربية مستقبلا.

٥- بحوث تربوية وفق مدخل البحث :

وتشمل بحوث ذات مدخل واحد وتهتم بدراسة مشكلة تربوية من أحد الأبعاد وبحوث ذات مداخل متعددة وتهتم بدراسة مشكلة تربوية من أبعاد مختلفة.

٦- بحوث تربوية وفق القائمين بها :

بحوث فردية والتي يقوم بها فرد واحد وبحوث جماعية هي التي يقوم بها أكثر من فرد.

أهداف البحث التربوي (بوحوش، ٢٠١٦، ص ٦٣)

١. إن من أهم أهداف البحوث التربوي الكشف عن المعلومات الجديدة، حيث تفيد هذه الحلول في علمية تقديم الحلول والبدائل، وتساعدنا هذه الحلول في زيادة فهمنا للأبعاد المختلفة للعملية التعليمية، وبالتالي تقوم بإعطائنا طرقا نطور من خلالها العلمية التربوية نحو الأفضل.
٢. يهدف البحث التربوي إلى اكتشاف مكامن القوة والضعف في الأنظمة التربوية، وبالتالي معالجة المناطق الضعيفة، وتطوير الأماكن القوية.
٣. يساهم البحث التربوي في تحسين وتطوير عمل الأنظمة التربوية، كما يساهم في زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لها.
٤. معرفة الطرق الفعالة والمفيدة والتي يجب على المعلم استخدامها في قاعة الصف لكي تصل المعلومة للتلاميذ بيسر وسهولة، والعمل على تطوير هذه الطرق باستمرار.
٥. تطوير الجوانب النوعية والكمية للمخرجات التعليمية.

٦. القيام بدراسَة الواقع والنظم التربويّة: لأنّ التربية والمَفاهيم التعليميّة تَتَغَيّر بتَغيّر الزمان وبالتالي تتغيّر الأساليب بحسب تغيّر مُتطلّبات الزمن، فَعلى سبيل المثال التكنولوجيا قد أثّرَت كثيراً على طُرُق التربية والتعليم والتي يَجبُ أن تُستغلّ في الوقت الحاضر وهذا الأمر لَم يَكُن مَوجُوداً في الماضي.

٧. زيادَة الكفاءة للأنظمَة التربويّة: إنّ القيام بالبحث التربوي يَكشفُ مراكزَ القُوّة والضّعف لأنظمَة التربية، وبالتالي يُمكن مُعالَجَة نقاط الضّعف والتّحسين منها.

٨. التخطيط للتغلّب على الصعوبات: هناك مشكلات تواجه أنظمة التربية وعند إجراء البحوث التربويّة يُمكن التغلّب عليها.

٩. التحليل النقدي للآراء: يُمكن الاستفادة من هذا النقد بتوجيه أنظمة تربية فعّالة عند إجراء البحوث التربويّة.

١٠. الكَشف عَن الحقائق والمَعرفَة الجَديدَة: المَعرفَة تزدادُ يَوماً بَعدَ يَوم ويُمكن كشفها والاستفادة منها في أنظمَة التربية.

أهمية البحث التربوي

للبحث التربوي أهمية كبيرة، وتكمن أهميته فيما يلي: (داى، ٢٠٠٨، ص ٢٦)

١) يهيأ الباحثين ويعدهم للعمل التربوي، وذلك من خلال اطلاعهم على الدراسات والبحوث المتعلقة بالمجال التربوي، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية قدراتهم في المجال التربوي فيفهمون مجالات البحث التربوي وأسسه وأساليبه، كما يؤدي إلى تعزيز قدرتهم على اختيار مشكلة البحث وتحديدها بدقة متناهية.

٢) يساهم البحث التربوي في جعل الباحث متمكنا من القراءة التحليلية للبحوث، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية تلخيصها والحكم على الفائدة التي تقدمها في المجالات العلمية.

٣) تساعد الباحث على تحويل الدراسة النظرية إلى دراسة عملية، فيقوم بتطبيق النظريات والفرضيات التي تعلمها على أرض الواقع.

٤) تدريبُ الباحثين بالاطلاع والقيام بالدراسات والبحوث في مُختَلَف مَجالات التربية السليمة، وذلكَ عَن طَريق:

أ. تَنميَة قُدرات الدراس من خلال البُحوث والإلمَام بالمَفاهيم والأسُس التي يَقُومُ عليها البَحث التربوي.

ب. مُساعَدَة الدارس على الاختيار السليم للمُشكلَة وتحديد أفضل الأساليب لدراستها والتوَصل إلى نتائج جيّدة ومناسبة لحلّها، لأنّهُ يجب دائماً تفسير النتائج منَ البَحث التربوي ضمنَ السياق الذي تمّ اكتشافه لأنّها قَد لا تكونُ قابلة للتطبيق في كُلّ زمانٍ ومَكان.

٥) تَمكينَ مَفاهيم العلم والبَحث العلمي وَمنهجيّته لدى الباحث، لأنّهُ عندما يَتم دراسَة طُرُق التعليم والتربية المُفيدة يُمكن فَهمُ أهَميّتها للطالب.

٦) تقوم بتزويد الباحث بالخبرات من خلال القراءة التحليليّة الناقدَة للبحوث وملخّصاتها وَمَدى الاستفادَة منها في التَطبيق والعَمَل.

٧) يَستفيدُ منها المَيدان الذينَ يَحتاجُونَ إلى نتائج البَحث التربوي ودراسات التربية وَطُرُقها.

المحور الثالث: أهم مبادرات تحسين تمويل البحوث التربوية:

تتمثل أهم مبادرات الشراكة بين كليات التربية والشركاء في تمويل الأبحاث التربوية فيما يلي: (السيول، ٢٠١٧، ص٢٤)

أ. الاستشارات:

وهي من أهم أشكال العلاقة بين كليات التربيـــة فـــي الجامعـــات المصـــرية والمؤسسات العامة والخاصة، وتأخذ طابعين: طابع رسمي؛ حيث تقوم المؤسســـات بعمل عقود استشارات مع كليات التربية في الجامعات المصرية في مجالات بحثيـــة محددة مقابل أجور متفق عليها، وطابع غير رسمي ويتم بصورة فردية بين الباحثين في كليات التربية في الجامعات المصرية والمؤسسات.

(ويقترح البحث ان تطبق جامعة دمياط مثل هذا الشكل من أشكال الشراكة في تقديم كلية التربية بدمياط دراسات جدوى للشركات الخاصة والمعارض للحصـــول علـــى شهادات الجودة العالمية ومعايير وشروط الحصول عليها).

أ- الحاضن كآلية لربط كليات التربية في الجامعات المصرية بقطاع الأعمال:

يعرف الحاضن بأنه بنية من شأنها تحقيق مفهوم التشاركية بين كليات التربية في الجامعات المصرية وقطاعي الصناعة والتجارة، وتسمح بأن يرى أعضاء هيئات التدريس بالجامعة ثمرات جهودهم تترجم إلى مكاسب اقتصادية .وثمة فوائد عدة لمثل تلك الآلية، من بينها تحقيق التمويل الذاتي لكليات التربية في الجامعات المصرية، وترجمة أفكار أعضائها إلى واقع إنتاجي ملموس، وتلبية احتياجات المؤسسات المستفيدة، واحتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للشباب، والمساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي، والارتقاء بمستوى التقانة والتأهيل المستمر في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، والمساهمة في صنع المجتمع المعرفي، وتوفير فرص عمل للشباب، وتسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة، ومنع هجرة الأدمغة وتوطين التقانة، ونشر الثقافة المعلوماتية، وضمان وجود كفاءات متميزة واستقطاب كفاءات جديدة لسوق العمل .

(ويقترح البحث عمل عقود بين كليات التربية بدمياط وجمعية رجال الأعمال والمستثمرين بدمياط لتقديم أبحاث ودراسات لتحسين وتطوير الشركات للحصول على شهادات الجودة العالمية والتأهيل للتصدير العالمي المثمر بالشروط والمعايير العالمية)

ب- المتنزهات البحثية:

وهي تجمعات علمية، وهي أماكن قريبة من الحرم الجامعي الرئيس، الهدف منها ضم وتجميع وحدات ومراكز البحوث التربوية والبحوث التطبيقية، ويتولى إدارتها الهيئات الراغبة أو المعنية أو المهتمة.

(ويقترح البحث عمل معرض أو مؤتمر يعرض الأبحاث التربوية الخاصة بالتطوير الإداري ودراسات الجدوى ودراسات الجودة للشركات والجمعيات الأهلية ودراسة احتياجاتها لعمل أبحاث تربوية لها)

ج- تبني نموذج كليات التربية في الجامعات المصرية المنتجة:

وهي أن كليات التربية تتكامل فيها وظائف التعليم والبحث العلمي والخدمة العامة؛ لتحقيق بعض الموارد الإضافية، من خلال وسائل متعددة كالتعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والبحوث التربوية والأنشطة، وتعتمد كليات التربية المنتجة علي مجموعة من الأسس منها: الإعداد المتكامل للطالب عقليا وخلقيا واجتماعيا، والجمع بين الإعداد الشامل والتخصصي، وربط التعليم بالعمل حيث يجمع الطالب بين اكتسابه للمعلومات المرتبطة بتخصصه وممارساته للعمل التربوي التطبيقي، وتحقيق الارتباط الوثيق بالمجتمع وتلبية احتياجاته من الخريجين كما وكيفا، بالإضافة إلي التنوع في مصادر التمويل لتشمل أجور الأنشطة والمشروعات، والخدمات التي تقدمها كليات التربية ، والمصروفات التي يدفعها الطلاب، والمعونات والمنح التي يحصل عليها الطلاب من الأفراد والمؤسسات).

المحور الرابع: التحديات التي تعوق الشراكة مع كليات التربية في تمويل البحوث التربوية

يوضح صلاح عبد الستار (٢٠٠٨) أن الترابط بين المؤسسات العامة والخاصة وكليات التربية في الجامعات المصرية يواجه العديد من المعوقات، منها: (عبد الستار،٢٠١٨، ص٦٣٣)

١- غياب البرامج والخطط التي تؤدي إلى وجود قنوات عمل يمكن إتباعها لكي تتم عمليات التنسيق بينهما.

٢- تركيز الباحثون في كليات التربية في الجامعات المصرية بإجراء البحوث الأساسية والبحوث التربوية والتطبيقية التي يتطلب إتمامها فترات زمنية تتراوح ما بين ٣ – ٥ سنوات. ثم تحتاج أيضًا إلى وقت آخر لنقل النتائج إلى المؤسسات الإنتاجية لكي تطبقها.

٣- اهتمام المؤسسات الإنتاجية بالدراسات والبحوث قصيرة المدى التي تكون إما حلاً سريعًا لمشاكل تكنولوجية، أو تعديلاً بسيطًا للتقنية المُستخدمة، ولا يهتمون بإجراء البحوث التربوية والبحوث الطويلة التي ينتج عنها براءات اختراع أو إبداعات وابتكارات علمية جديدة يمكن استغلالها في المجالات الصناعية

والإنتاجية.

٤- المؤسسات الإنتاجية لديها انطباع سائد على أن نوعية بحوث كليات التربية في الجامعات المصرية والبحوث التربوية هي بحوث أكاديمية بحتة لا يمكن استخدامها ولا تواكب متطلباتها.

٥- تقوم كليات التربية في الجامعات المصرية بالعديد من الأبحاث والبحوث التربوية والدراسات وبرامج المحاكاة معتمدة على بيانات يتم اختيارها عشوائيًا، ولم يتم الحصول عليها بصورة دقيقة من المؤسسات الإنتاجية.

٦- تفادي المؤسسات الإنتاجية الحصول على التقنيات البديلة والطرق المتاحة لتقليل التكاليف، واختيار الأساليب العلمية المناسبة لإجراء التحسينات أو التعديلات الجديدة التي يقترحها الباحثون بخصوص المواد أو الآلات الخاصة بتحديث المصانع وزيادة الإنتاج والمعدلات الإنتاجية.

٧- عدم تماشي الخطط التعليمية والبحوث التربوية ومخرجاتها مع متطلبات السوق.

ويرى علاء الدين القوصي (٢٠٠٩) أن من العوامل التي تعوق تحقيق الشراكة بين كليات التربية في الجامعات المصرية والمؤسسات العامة والخاصة، هي: (القوصى، ٢٠١٩، ص٢٤٢)

١- طغيان الجانب الأكاديمي على الجانب التطبيقي في الأبحاث العلمية والبحوث التربوية، وضعف الارتباط الوثيق والمثمر بين البحث العلمي وأهداف وخطط التنمية.

٢- ضعف الارتباط بين أهداف كل من كليات التربية في الجامعات المصرية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وغياب أساليب وآليات التنسيق والتفعيل والتنظيم المركزي للعلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

٣- توفر العديد من المعوقات المادية والفنية والبشرية التي تحول دون تقدم البحث العلمي في هذه البلاد وأدائه لدوره المنشود، وغياب التشريعات الكافية والملزمة التي تؤدى إلى الشراكة الحقيقية بين كليات التربية في الجامعات المصرية وقطاع الأعمال المختلفة، وغياب التحديد العلمي السليم للأهداف التعليمية

وأهداف البحث العلمي وفقًا للظروف المجتمعية، وإهمال ترتيب أولويات الشراكة والتفاعل المثمرين بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية والأعمال المدنية.

٤- ندرة الكفاءات ذات الخبرة التطبيقية فيما يتعلق بالربط بين المؤسسات البحثية والإنتاجية، وحداثة العهد (النسبية) لكليات التربية في الجامعات المصرية في معظم هذه البلاد وللبحث العلمي فيها، وانخفاض معدلات الإنفاق على البحث العلمي بشكل عام والتطبيقي على وجه الخصوص.

٥- نقص الخبرة والكفاءات العلمية وهجرتها شمالا، وضعف البنية التحتية، ومشاكل الهياكل التنظيمية، ونظرة المجتمع والدولة للبحث العلمي ودوره ورسالته وفوائد تسخيره في خطط التنمية.

٦- تشابك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغياب الهدف الحقيقي لإجراء الأبحاث (بجوار الترقية العلمية)، وضعف الربط والارتباط وعواملهما وآلياتهما، وقصور قواعد البيانات ونظم المعلومات، واللجوء إلى الحلول التي هي في الغالب "مرحلية" أو "مؤقتة".

٧- ضعف الاستفادة من اتفاقات التعاون الدولية والثنائية، ومشاكل وتحديات التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، ونوعية المؤسسات التعليمية والبحثية التي هي في غالب الأحوال: رئيسية مركزية، وتناط بها أهداف عامة وأغراض واسعة النطاق، ويعاني القائمون عليها من قصور التعاون والاندماج مع القطاعات الإنتاجية، ولها حجم ضئيل في بناء وصياغة القرار السياسي، وذات دور محدود في مواجهة مشاكل السياسة.

٨- عدم وجود اهتمام كاف بدراسة كيفية الاستفادة من مخرجات التعليم والبحث والتطوير، والقصور في ثقافة مفاهيم وأهداف "الجامعة" و"البحث العلمي".

٩- غياب الاستراتيجية الوطنية أو القومية أو الإقليمية للبحث العلمي التطبيقي في سبيل خدمة المجتمع وتنمية قدراته الاقتصادية والاجتماعية.

لذا لكي تقوم كليات التربية في الجامعات المصرية بدورها المأمول في ضوء

هذه العقبات عليها أن تقوم ببعض التحولات سواء فيما يتعلق ببرامجها الأكاديمية أو في ممارستها التعليمية أو البحثية، منها: (موسى وحسين، ٢٠١٣، ص٢٢٣)

التحول من الجمود إلى المرونة

ويعني ذلك ضرورة التطوير المستمر في ضوء منظور استراتيجي واضح المعالم وطويل الأمد، حيث تساعد هذه المرونة على تخطي العقبات التي يحملها المستقبل، والقدرة على تبني مواقف جديدة تتلاءم مع مستوى الأحداث. (ناس،٢٠٠٩، ص١٥١)

التحول من التجانس إلى التنوع

شهدت كليات التربية المختلفة في كثير من الدول حالة من الرغبة في إعداد كوادر بشرية متجانسة من خلال مناهج وطرق تدريس تأخذ بضرورة تكوين قوالب جامدة من الموارد البشرية، إلا أنه أصبح من الضروري التحول من هذا الأسلوب إلى آخر يتضمن التنوع في المخرجات فبما يحقق مواءمة هذه المخرجات مع متطلبات سوق العمل المتغيرة. (السيول،٢٠١٠، ص٢٣)

التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة

نظرًا للتغير السريع الذي تعيشه المجتمعات المختلفة، ونتيجة لانتشار الوسائل التقنية في التعليم، فقد أصبح من المهم أن تعيش كليات التربية في الجامعات المصرية حالة من التحول إلى ما يعرف بالإتقان والتأكيد على الجودة الشاملة في برامجها ومستويات مخرجاتها. (Nielsen, Natalie,2009,p3)

التحول من ثقافة التقليد إلى ثقافة الابتكار والإبداع

وهو الأسلوب الذي يرفض كافة سُبل التلقين في العملية التعليمية، ويفتح المجال أمام الطلاب في كليات التربية في الجامعات المصرية لكي يتمكنوا من شحذ أفكارهم في قراءة المعلومات وفهمها وتحويلها إلى شيء جيد من خلال فهم يعتمد على استعمال العقل والحس بضرورة الإنجاز. (Holland, Barbara,2001, p1)

التحول من ثقافة التسليم إلى كفاءة التقويم

ويعتمد هذا الأسلوب على إلغاء فكرة أن داخل الكتاب الجامعي توجد كل

الحلول، وأن المعلم هو الوسيلة الوحيدة لانتقال المعلومة، بل لابد من اعتماد أسلوب جديد يأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود التقويم سواء للمعلومات المطروحة في الكتاب أو من خلال المدرس ومحاولة تمحيصها وتصويبها.

التحول من السلوك السلبي إلى السلوك الإيجابي

فيجب أن يتخلى الفرد عن السلوك السلبي الذي ميز الأفراد في القرن العشرين، والتحلي بأسلوب جديد يظهر فيه الأفراد أنهم أكثر مبادرة واستقلالية، وأكثر التزامًا بالمسئولية.

التحول من الانبهار بالنواتج إلى معاناة العمليات

وهي ضرورة النظر إلى تحقيق الأهداف في ضوء عمليات التعليم الجامعي، بدلاً من تقييمها في ضوء أعداد الخريجين.

المعوقات التي تعوق نجاح الشراكة مع كليات التربية

للتغلب على المعوقات التي من الممكن أن تعوق نجـــاح الـــشراكة مع كليات التربية بالجامعات المصرية والمؤسسات العامة والخاصة في مصر ومن أهمها: (University-Business,2008.p1)

١. ضعف ثقة المجتمع ومؤسساته في كليات التربية بالجامعات المصرية ودورها فـــي تلبية متطلبات المجتمع واحتياجاته ويمكن التغلب على ذلك بعقد ندوات ولقاءات بين كليات التربية بالجامعات المصرية والمؤسسات العامة والخاصة في مصر يتم خلالها مناقشة القضايا المشتركة، وتوضيح إمكانات كـــل طرف وقدرته على توفير حلول لهذه القضايا، وتقوم كليات التربية بالجامعات المصرية بعمل دليل يوضح البحوث التي تقوم بها كليات التربية بالجامعات المصرية ودورها في تنمية المجتمع وحل مشكلاته.
٢. ضعف التواصل والاتصال بين كليات التربية بالجامعات المصرية والمؤسسات العامة والخاصة في مصر كما يمتلـــك كل طرف ثقافة مختلفة مما يؤدي فـــي النهاية إلى فقد التواصل بينهمـــا ويمكن التغلب علـــى ذلك من خلال تكوين لجان مشتركة من كليات التربية بالجامعات المصرية والمؤسسات العامة

والخاصة في مصر تعمل على تقريب وجهات النظر والتقارب بين كلا الطرفين، والعمل على تحديد قضايا يهتم بها الطرفين وتعمل على توحيد جهودهما وقدراتهما في إيجاد حلول لها.

٣. استغراق اتفاقيات الشراكة وقت طويل مما يجعل كليات التربية بالجامعات المصرية والمؤسسات العامة والخاصة في مصر تعزف عن إقامة مثل هذه الشراكات ويمكن التغلب على ذلك من خلال اللقاءات الأولية لأطراف الشراكة وتحديد معايير العمل وأولويات كل طرف مما يعطي فكرة عن اهتمامات كل مؤسسة وتحديد الأدوار والمسئوليات بدقة وكذلك خطة العمل والوقت المستغرق لإنهائها.

٤. ثقافة المجتمع التي تقوم على الحلول الجاهزة والمستوردة للمشكلات التي يواجهها دون التفكير في تكوين هذه الحلول من خلال التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة التي تسهم في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع ويمكن التغلب على ذلك من خلال نشر ثقافة الشراكة وأهميتها للمجتمع.

٥. نقص الخبراء المتخصصين في مجال الشراكة لإعداد البرامج الدراسية وتقييم البحوث والمشاريع ويمكن التغلب على ذلك من خلال توفير برامج تدريبية للأكاديميين لتأهيلهم للعمل في هذا مجال.

٦. نقص المعامل وورش العمل المتخصصة في مجال عمل الشراكة، وكذلك الإمكانات التكنولوجية ويمكن التغلب على ذلك من خلال دعوة المؤسسات التي تهتم بمجال الشراكة ومساهمتها في توفير مثل هذه المعامل والورش باعتبار أن الشراكة سوف تعود عليها بالفائدة وكذلك الاستفادة من مباني وتجهيزات المؤسسات أطراف الشراكة، بالإضافة إلى الاستفادة من عائد مشاريع وبحوث الشراكة في تطوير المعامل والورش الموجودة.

٧. توفير متطلبات تفعيل الشراكة بين كليات التربية بالجامعات المصرية والمؤسسات العامة والخاصة في مصر من خلال القيام بتبادل الزيارات

الميدانية والعملية بين أساتذة الجامعات والخبراء في كليات التربية بالجامعات المصرية والمؤسسات العامة والخاصة في مصر، وإنشاء شبكة للاتصالات بين أطراف الشراكة، ونشر ثقافة الشراكة وأهميتها بالنسبة لمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية ودورها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإجراء دراسات لتحديد الاحتياجات التعليمية والتدريبية والبحثية لمؤسسات الإنتاج، وعمل كتيبات للإعلان.

٨. تحقيق تفعيل الشراكة بين كليات التربية بالجامعات المصرية والمؤسسات العامة والخاصة في مصر لتحقيق أهدافها من خلال احتضان الأفكار وتحويل الأفكار وتحويل الابتكارات والاختراعات إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق، وتوفير آليات لتسويق أنشطة كليات التربية ومنتجاتها من البحوث والبرامج التدريبية، وتوفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لأصحاب الابتكارات والأفكار داخل هذه المؤسسات، وإعداد القوي البشرية للحصول على الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا وفق احتياجات مؤسسات الإنتاج ومتطلبات سوق العمل، وتقديم الاستشارات التي من شأنها توفير بيئة لنمو الأفكار والمشاريع، وتكوين مشروعات صغيرة تسهم في توفير البنية التحتية من الصناعات المغذية للمشاريع الكبيرة .

٩. تأسيس وحدة داخل المؤسسات كنقطة بداية لتفعيل الشراكة بين كليات التربية بالجامعات المصرية والمؤسسات العامة والخاصة في مصر، ثم بعد ذلك يتم إنشائها داخل كليات التربية بالجامعات المصرية وذلك مستفيدة بالإمكانات المادية والبشرية المتاحة لدى هذه المؤسسات، وفي النهاية يتم إنشاء الوحدة بشكل مستقل وذلك في حالة توافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لذلك.

١٠. بدأ الشراكة بين كليات التربية بالجامعات المصرية والمؤسسات العامة والخاصة في مصر عن طريق تقديم برامج تدريبية تأهيلية لرفع المستوى

المهني والشخصي للعاملين، بما يمكنهم من مواكبة مستحدثات العصر ومتغيرات سوق العمل، ثم بعد ذلك القيام بتقديم برامج لتبني ورعاية المبدعين والموهوبين من أصحاب الأفكار والمشاريع التي لها مردود اقتصادي كبير.

وتكون نواة لمشاريع كبيرة. وكذلك تقديم برامج لتشجيع الأبحاث العلمية التي تسهم في تطوير وتحديث المؤسسات، وتعمل على حل مشكلاتها، وزيادة إنتاجيتها وتقليل تكلفة الإنتاج، ويمكن بعد ذلك تقديم برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولي والدراسات العليا، وذلك بعد أن تكون الشراكة بين كليات التربية بالجامعات المصرية والمؤسسات العامة والخاصة في مصر أصبحت أكثر قوة.

١١. اعتماد سياسة القبول على القبول المفتوح بشكل كلي لجميع أفراد المجتمع العاملين في المؤسسات المشابه لمؤسسات الشراكة أو غير العاملين، وذلك انطلاقاً من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والتعليم المستمر للجميع.

١٢. تكوين التنظيم الإداري من مجلس إدارة يخصص نسبة ١٠% من الشخصيات العامة والمهتمة بمجال الشراكة، ويتكون باقي المجلس مناصفة بين أطراف الشراكة، كما يتم انتداب أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات ومراكز البحوث العلمية، وكذلك الاستشاريين والخبراء في المجالات المختلفة من مؤسسات المجتمع وذلك من خلال ندب كلي، أو جزئي أو تعيينهم بشكل دائم، بالإضافة إلى انتداب الخبراء والمتخصصين والفنيين بالمؤسسات بشكل جزئي.

١٣. اعتماد تفعيل الشراكة في تمويله على الاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية لمؤسسات الشراكة من كليات التربية بالجامعات المصرية والمؤسسات العامة والخاصة في مصر، كما يجب على المؤسسات العامة والخاصة في مصر أن تسهم بجزء كبير في التمويل وذلك

لامتلاكهـــا للمقومات المالية التي تعجز عنها كليات التربية، وذلك بنسبة ٢٠% من كليات التربية بمصر، و٨٠%من المؤسسات العامة والخاصة.

المحور الخامس: متطلبات تحسين تمويل البحوث التربوية بكليات التربية في مصر.

١. متطلبات تشريعية: تتلخص في:

أ. إقرار تشريعات تحقق الربط بين نتائج البحث التربوي وواقع الممارسة التربوية.

ب. تفعيل تشريعات حماية الملكية الفكرية.

ج.تطوير قواعد اختيار المعيدين بكليات التربية، بحيث تتضمن استعداد المعيدين للبحث العلمي.

د. إقرار تشريع خاص بزيادة ميزانية البحث العلمي من إجمالي الموازنة.

ه. إصدار قرار يلزم متخذي القرار بوزارة التربية والتعليم بتطبيـــق نتـــائج وتوصـــيات البحوث التربوية.

٢. متطلبات مالية

أ. زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي، سواء مـــن ميزانية الدولة، أو بتوفير مصادر تمويل بديلة من الشركات والمؤسسات الخاصة.

ب. توفير جوائز مالية للباحثين المتميزين وللأبحاث المبتكرة ذات الأهميـــة فـــي الحيـــاة العملية، وهذه الأبحاث تتناول قضايا السياسة التعليمية وتساهم فـــي صـــنع الـــسياسة التعليمية.

٣. متطلبات بشرية: تشمل:

أ. تقديم حوافز مادية أو معنوية للمتميزين من الباحثين سنوياً، وذلـــك بتنظـــيم بعـــض المسابقات مع مراعاة أن تكون فكرة هذه الأبحاث معينة مـــن قِبـــل وزارة التربيـــة والتعليم.

ب. تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للباحثين لتدريبهم على بحوث الفعـــل والبحـــوث الجماعية.

ج. تنظيم دورات وبرامج تدريبية وورش عمل للباحثين لتزويدهم بالخبرات اللازمة في مجال التكنولوجيا للاستفادة مما تقدمه قواعد البحث العالمية العربية والأجنبية، وما تقدمه من رسائل وأبحاث وكتب باللغتين العربية والأجنبية. إقامة ندوات لنشر ثقافة البحث العلمي التربوي.

د. إجراء ورش عمل بين الباحثين ومركز تطوير المناهج وقطاع التعليم قبل الجامعي، لتفعيل نتائج البحوث التي يجريها هؤلاء الباحثين في مجال المناهج الدراسية.

ه. تنظيم مناظرات تلفزيونية بين بعض الباحثين وخبراء التربية وصناع السياسة التعليمية ومتخذي القرار حول أهم القضايا التعليمية المطروحة على الساحة.

٤- متطلبات تقنية: تشمل:

أ. إنشاء معامل خاصة بأعضاء هيئة التدريس والباحثين في مختلف الجامعات، بحيث تكون مزودة بأحدث الأجهزة، مما يسهل عملية البحث على الباحثين.

ب. عمل صيانة مستمرة للمعامل، من خلال مسئول الصيانة.

ج. إنشاء قاعدة بيانات بالأبحاث التربوية في مختلف التخصصات بكل جامعة وكلية، وتفعيل القواعد الموجودة بالفعل، مع التحديث المستمر لها، وتوفير آلية للبحث والحصول على ملخصات الأبحاث والرسائل العلمية من الجامعات الأخرى.

٥- متطلبات تنظيمية: تشمل:

أ. إنشاء مراكز للبحث التربوي في مختلف الجامعات، وتحديد الهدف من إنشاءها، وأهم اختصاصاتها.

ب. التوسع في إنشاء معاهد وكليات للدراسات العليا.

ج. إعداد خريطة قومية للبحوث التربوية، بحيث تكون مستمدة من الواقع مع ضرورة أن تشارك كل الجامعات (كليات التربية) خصوصاً في وضع هذه الخريطة وفقاً للواقع التربوي وحسب الأولوية.

د. تحديث الهيكل التنظيمي لمؤسسات البحث التربوي بإضافة بعض الوحدات.

ه. استحداث بعض الوظائف وإدراجها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجامعية مثل وظيفة الوسيط المعرفي ووظيفة مستشار البحوث التربوية.

المحور السادس: المقترحات العامة لقطاعات وحسابات تمويل البحوث التربوية

يقترح البحث أن يتم تمويل الأبحاث التربوية بكليات التربية بالجامعات المصرية عامة وينطبق ذلك على كلية التربية جامعة دمياط أيضا من خلال:

١- **إنشاء صندوق لدعم البحوث التربوية** تحت إشراف كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي يشارك في تمويله مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال.

٢- **تسويق واستثمار البحوث التربوية** بما يحقق العائد المادي للباحثين من حيث الترويج والتوزيع وتوفير التغذية الراجعة من خلال إدارة مخصصة بكل جامعة وفروع نوعية على مستوى الكليات.

٣- **زيادة الميزانية المخصصة للبحوث التربوية**، وذلك بتوفير التمويل الكافي من موازنات وزارات التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مع العمل على تفعيل دور مؤسسات المجتمع والشركات العامة والخاصة في ذلك.

٤- **توفير مصادر تمويل بديلة تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني**، حيث ظهرت في الآونة الاخيرة العديد من اسهامات المجتمع المدني في تمويل التعليم المصري عن طريق التبرعات والهبات التي يقدمها الأفراد القادرين ورجال الأعمال (جوهر وجمعة ,2010 ،ص ٣٢٧) ويمكن ان يتم ذلك في تمويل البحوث التربوية مع مراعاة أن تظل عملية التمويل مستمرة، وذلك من خلال:

فرض بعض الرسوم الإضـــافية على بعض المؤسسات الإنتاجية الكبرى (الشركات) وتخـــصيص حـــصيلة هـــذه الرسوم لصالح ميزانية البحث التربوي في مقابل الانتفاع بنتائجـــه فـــي تجويـــد مخرجات التعليم، وتحويل جزء من ضرائب الدولة إلى ميزانية البحـــث العلمـــي التربوي بالجامعات لتدعيمه.

على سبيل المثال في جامعة عين شمس قامت الجامعة بتوقيع برتوكولات تعاون مع وزارة الاتصالات لإقامة حاضنات تكنولوجية في كلية التربية، وإعداد قاعدة بيانات عن الطلاب لتوظيفهم، وإدارة المشروعات الصغيرة، وتدريب صيفي للطلاب في الشركات والجمعيات الأهلية وإقامة ملتقيات للتوظيف من خلال وحدة متابعة الخريجين. (حسن ،٢٠١٧، ص٢٥٦).

٥- تبني مفهوم الجامعة المنتجة التي تقوم على أساس التطبيق والإنتاج، من خلال تقديم الخدمات التعليمية والاستشارية والشراكات المجتمعية مع المؤسسات الحكومية والأهلية، عن طريق: تبني الأبحاث التربوية في تطوير وزيادة جودة منتجات الشركات، وعقد شراكة مع شركات أو مؤسسات لتقديم برامج تخدم هذه المؤسسات بحيث تشارك في أهدافه وتدفع كلفته وتوظف مخرجاته، وتفعيل التعليم التعاوني في الجامعات بحيث الاستفادة من الشركات والمؤسسات في تدريب الطلاب وتهيئتهم لسوق العمل، وإنشاء مراكز استشارية تقدم الخدمات وريعها للجامعة والبحث العلمي. (العقيلى ،٢٠١٩، ص ٤٥)

٦- **تنفيذ مشاريع البحث التعاقدية** التي تتمتع بميزانية مرصـــودة ومحـــددة مـــسبقاً وبالتزام زمني لا يجاوزه، ونتائج قابلة للتطبيق وتحقيق أقصى استفادة منها، فهـــذا الأسلوب يوفر الميزانية ويمنع ازدواجية الأبحاث، ويقلل الهدر في ميزانية البحث العلمي.

٧- آليات نشر نتائج وتوصيات البحوث التربوية:

أ. إيجاد آلية لنشر البحوث التربوية لتبادلها مع المؤسسات البحثيـــة والمعنيـــة داخليـــاً وخارجياً، ولمتابعة تنفيذ النتائج التي تتوصل إليها من خلال لجان تشكل لهذا الغرض ويمثل فيها الذين قاموا بإجراء هذه البحوث.

ب. سن قانون يلزم متخذي القرار بالرجوع إلى نتائج البحوث التربوية.
ج. نشر ثقافة الأخذ بنتائج البحث العلمي التربوي بين أوساط المجتمع والممولين والشركاء.
د. التنسيق مع الاكاديمية المهنية للمعلم لتفعيل برامج تدريب المعلمين المتنوعة التي تسفر عنها البحوث التربوية، وتقييم أثر هذه البرامج التدريبية.
ه. وضع استراتيجية للتكامل بين الجهات البحثية التربوية المتعلقة بالتعليم قبل الجامعي والجهات التنفيذية المستفيدة من نتائج البحوث في المجالات المختلفة.
و. اجراء مسابقات ومعارض سنوية لنتائج البحوث التربوية لكل الجامعات بحيث تكون ملتقي لرجال الحكومة وصناع القرار والعلماء والمبتكرين.
ز. قيام الاعلام بتنظيم لقاءات وحوارات مباشرة بين الباحثين التربويين وبين المستفيدين من نتائج البحوث التربوية، بحيث يطرح كل طرف رؤيته في تحديد أوجه الاستفادة المتبادلة.

٨- **البحوث التربوية ومدى الاستفادة منها، ويتحقق ذلك من خلال:**
أ. المراجعة والتقويم المستمر للبحوث التربوية على ضوء احتياجات الواقع التربوي.
ب. ترجمة ما تتوصل إليه البحوث التربوية من توصيات ومقترحات إلى مشروعات وخطط تنفيذية قابلة للتطبيق في الواقع العملي.
ج. متابعة ما تسفر عنه البحوث والدراسات من نتائج وتوصيات وتجريب ما يصلح منها قبل تعميمها من خلال لجنة تشكل لهذا الغرض.
د. أن تتابع مؤسسات البحث التربوي آليات تنفيذ نتائج وتوصيات البحوث التربوية، وتقديم التغذية الراجعة الآنية والمناسبة.

٩- **فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة من جهة والجامعات من جهة أخرى،** بحيث ترسل هذه المؤسسات احتياجاتها

البحثيـــة للجامعات، وتتولى في نفس الوقت تمويل جزء منها مقابل الاستفادة بنتائجها.

١٠- التنسيق بين كليـــات التربيـــة و(مراكـــز البحوث التربوية) ويتطلب ذلك القيام بالإجراءات التالية:

إضافة وحدات للهيكل التنظيمي بمؤسسات البحث التربوي لتفعيل دورها في صنع السياسة التعليمية من خلال:

أ. وحدة للاتصال، تكون مسئولة عن الاتصال بين مؤســـسات البحث التربوي وبين المؤسسات الراغبة في الاستفادة من البحوث التربوية.

ب. وحدة الفحص والمراجعة مهمتها: استخلاص نتائج البحـــوث التـــي تعـــالج القـــضايا التربوية التي يحتاجها الممولين.

ج. وحدة التنسيق، مهمتها التنسيق بين المؤسسات المعنية بالبحث التربوي.

د. وحدة تسويق الخدمات البحثية والعملية.

ه. وحدة العلاقات الدولية للتعامل مع المؤسسات البحثية في الخارج.

و. وحدة للاتصال المباشر مع مكتب وزير التعليم العالي للموافقة على مبادرات تمويل البحوث التربوية ودراستها وسرعة البت فيها.

المراجع

إبراهيم، مروان عبد المجيد. (٢٠٠٠). *أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية*، عمان، مؤسسة الوراق، ص ٢٣.

الحلو، حكمت. (٢٠١٤). *قاموس المصطلحات الجامعية*. الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص ١٣٩.

الحوت، محمد صبري & شاذلي، ناهد عدلي. (٢٠٠٧). *التعليم والتنمية*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص١٣.

الحوت، محمد صبري& عزب، محمد علي. (٢٠١١). التعليم الجامعي وقضايا التنمية، *سلسلة التربية والمستقبل العربي*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ع ٢، ص ٩.

الشريف، عبد الله محمد. (١٩٩٦). مناهج البحث العلمي دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية، ص ٣٣.

العقيل، حمزة عبد الله. (٢٠١٤). الشراكة بين الجامعة والمجتمع" دراسة تحليلية" *مجلة التربية*، جامعة الأزهر، ع ١٦١، ج١، ص٥٢٠.

العثمان، عبد الله بن عبد الرحمن. (٢٠٠٩). الشراكة المجتمعية من واقع تجربة جامعة الملك سعود. كراسي البحث أنموذجًا، *ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية*، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص ٦٥.

السيول، محمد بن إبراهيم. (٢٠١٧). تحديات قيام الشراكة المجتمعية الفعالة في مجال البحث العلمي في مجال المملكة العربية السعودية، تجربة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، *ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية*، الرياض، ص ٢٤.

القوصي، علاء الدين أحمد. (٢٠١٩). الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في العالم العربي.. المعوقات والتحديات ومحاولات تذليلهما، *ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية*، الرياض، ص ٢٤٢.

المحروقي، حمدي حسن عبد الحميد (٢٠٠٦). أزمة الضمير المهني وعلاقتها بممارسات أعضاء هيئة التدريس الجامعي.. صورة واقعية ورؤية مستقبلية، "المؤتمر العلمي السنوي" لقسم أصول التربية ٣– ٥ مايو، الضمير المهني لعضو هيئة التدريس.. الواقع والمأمول، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ص ٤٨.

بوحوش، عمار. (٢٠١٦). *دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية*، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، ص٦٣.

جوهر، على صالح & جمعة، محمد. (٢٠١٠). *الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني*، المكتبة العصرية، المنصورة، ص ٣٢٧.

حافظ، محمد صبري. (٢٠٠٤). بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعي"، "التعليم الجامعي العربي.. آفاق الإصلاح والتطوير"، *المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث)*، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، ١٨– ١٩ ديسمبر، ص ٤٦٩ – ٤٧٠.

حسن، ماهر أحمد. (٢٠١٧). تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة، *المجلة الدولية للبحوث التربوية*، جامعة الإمارات، ع٤١، ج٢، ص ٢٥٦.

داي، روبرت. (٢٠٠٨). *كيف تكتب بحثا علمياً* وتنشره، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص٢٦.

سلمان، هدى محمد. (٢٠١٥). واقع كليات التربية في ضمان الجودة لأساتذة طرائق التدريس بأقسام العلوم التربوية والنفسية، *مجلة البحوث التربوية والنفسية العراق*، ع ٤٥، ج ١، ص ٣٣٢.

طارق عبد الرؤف محمد عامر. (٢٠٢١). أسس وخصائص ومداخل التعليم الإلكتروني التشاركي ومعايير تطويره" تصور مقترح". *مجلة جامعة البيضاء*، ع ٢،ج ٣، ص ٥٨٧- ٦٠٢.

عويس، محمد زكى. (٢٠١٢). *ثورة مصر ومستقبل التعليم العالي*، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص ١٣.

عقيل، حسين عقيل. (٢٠١٠). *خطوات البحث العلمي من تحديد المشكلة إلى تفسير النتائج* القاهرة، دار بن كثير، ص ٥٣.

عليان، ربحي مصطفى & غنيم، عثمان محمد. (٢٠٠٠). *مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق*، عمان، دار الصفا، ص ٢٥.

محمد، صلاح الدين عبد الستار. (٢٠١٨). "نحو بحث علمي لعصر العلم والتكنولوجيا.. رؤية ميدانية"، *"المؤتمر الثاني" "لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية"، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن*، ٢٣- ٢٥ ديسمبر، ع٢، ج١، ص ٦٣٣.

محمد، عليا بنت على. (٢٠١٩). التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)، *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، المركز القومي للبحوث غزة، فلسطين، ع ١٧، ج ٣، ص ٣٠-٥١.

مطر، سيف الإسلام على. (٢٠٠٧). توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات الإصلاحية، *"المؤتمر العلمي الأول" بعنوان " توجيه بحوث الجامعات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة"*، كلية التربية، جامعة الأزهر بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية، م٢.

موسى، سيد سالم وحسين، محمد أحمد. (٢٠١٣). الخبرة الدولية في المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي وإمكانية الاستفادة منها في مصر"، *"المؤتمر العلمي الخامس" لقسم أصول التربية كلية التربية جامعة قناة السويس*، السويس، ص ٢٢٣.

ناس، السيد محمد. (٢٠٠٩). الشراكة بين التعليم والتدريب وسوق العمل دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الكورية .دراسات تربوية ونفسية. *مجلة كلية التربية بالزقازيق*، ع ٦٥، ج ٢٤، ص ١٤٥-٢٢٤.

المراجع الأجنبية:

Nielsen, Natalie, et. al; Improving Education Through Collaboration: A Case Study of the Long Beach SeamlessEducation Partnership, *Business-Higher Education Forum*,Washington DC, 2009, P. 3.

Holland, Barbara A.; Characteristics of "Engaged Institutions" and Sustainable Partnerships, and Effective Strategies for Change, Office of University Partnerships, Indiana University, Indiana, March 2001, P.1.

University-Business cooperation for LLL: Solution and action to address weaknesses and threats on both sides; *Thematic Forum-Continuing Education and Lifelong Learning*, 30 June 2008, P.1.

Mallory, Bruce L.; Reflections on the Wingspread Experience, U.S. Department of Housing and Urban Development, Office of Policy Development and Research, Washington DC, March 2002, P.6.